المشهد الفلسطيني

"إجراءات" فتح تجاه قطاع غزّة بعد المصالحة
السياقات والاحتمالات

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: "إجراءات" فتح تجاه قطاع غزّة بعد المصالحة.. السياقات والاحتمالات

السلسلة: المشهد السياسي

الكاتب: مركز رؤية للتنمية السياسية

الشهر/ السنة: اكتوبر/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

اجتمعت اللجنة المركزية لحركة فتح يوم الأحد 15 تشرين أول/ أكتوبر الجاري، لمناقشة تفاهمات المصالحة التي وقّعتها الحركة مع حركة حماس، برعاية مصرية في مقر المخابرات المصرية العامّة، وذلك في القاهرة يوم الخميس 12 تشرين أول/ أكتوبر الجاري. وقد سبق هذا الاجتماع تسريبات واسعة، مفادها أن اللجنة المركزية لفتح سوف تتخذ في اجتماعها قرارًا برفع "الإجراءات"، التي كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد اتّخذها بخصوص إنفاق السلطة الفلسطينية على قطاع غزة عقب مصادقة كتلة حماس البرلمانية، في آذار/ مارس الماضي، على تشكيل لجنة إدارية تتولى الإشراف على عمل الوزارات في قطاع غزّة.

بيد أن قرارًا من هذا النوع لم يُتّخذ، وعلى عكس ذلك، قالت دلال سلامة، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، لقناة "فلسطين اليوم": إن "رفع الإجراءات عن قطاع غزة مرتبط بما ستقدّمه اللجان المختصة من اقتراحات وتوصيات لحكومة التوافق الفلسطينية".[1] في المقابل كانت حركة حماس في 17 أيلول/ سبتمبر الماضي، قد حلّت اللجنة الإدارية التي بنى عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تلك الإجراءات.

جاءت خطوة حماس بحلّ اللجنة الإدارية في سياق أوسع من رفع "الإجراءات" التي اتّخذها الرئيس محمود عبّاس، إذ جعلتها حماس، وبرعاية مصرية، مقابل إحراز مصالحة وطنية شاملة، وليس مقابل رفع "الإجراءات" فحسب، الأمر الذي يعني أن حركة فتح قد أخذت من حماس أكثر مما كانت تطالب به مقابل رفع "الإجراءات"، إلا أنّها، أي فتح، لم تتخذ أي خطوة بهذا الخصوص بعد.

ألقى ذلك بظلال ثقيلة من الشكّ زاحمت موجة التفاؤل التي سادت المشهد الفلسطيني، ولا سيما لدى الجمهور الفلسطيني في قطاع غزّة، وهو ما استدعى بدوره ردود أفعال متعددة، وأعاد طرح السؤال عن موقف حركة فتح الفعليّ من هذه المصالحة، والسياقات التي جاءت فيها، وحملت إليها كلاً من حركتي فتح وحماس.

تَستعرض هذه الورقة جملة من المواقف المهمّة إزاء ما يبدو تريثًا فتحاويًّا تجلى في الامتناع عن اتخاذ قرارات ترفع تلك "الإجراءات" عن قطاع غزّة، وتدفع المصالحة خطوات أكثر إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، تسعى الورقة لتحليل ملابسات هذا التريث، وهو ما يستدعي تحليل أسباب تلك "الإجراءات" في حينه.

تجاذبات ما بعد التفاهمات

لم يكن التريث في رفع "الإجراءات"، وخروج اللجنة المركزية لحركة فتح من اجتماعها دون قرار بهذا الخصوص، هو المسألة الوحيدة التي أثارت التساؤل بشأن مسار المصالحة، ومستقبلها وموقف الأطراف منها. وإن كانت حركة فتح، ومن موقعها في قيادة السلطة الفلسطينية، معنية بمصالحة وطنية حقيقية وشاملة، وإن كانت الملفات الأكثر ثقلًا وتعقيدًا وصعوبةً من رفع "الإجراءات"، التي أرجِئت لجلسات الحوار القادمة، من شأنها أن تفجّر خطوات المصالحة الجارية، أو

[1] . دلال سلامة: رفع الإجراءات عن غزة مرتبط بتوصيات اللجان للحكومة، موقع فلسطين اليوم 15 تشرين أول/ أكتوبر 20017، شوهد في 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017: https://goo.gl/voUoQq

أن تجعل هذه الخطوات، دون مصالحة حقيقية، وفي مستوى من الإدارة الهادئة لأزمة ستظلّ مفتوحة بانتظار التحولات الفلسطينية، لا سيما في الداخل الفتحاوي، وفي الحالة الإقليمية.

لقد أثارت شخصيات قيادية فتحاوية من الصفّ الأول عددًا من القضايا في استباق لجلسات الحوار القادمة، الأمر الذي يضع عدم رفع "الإجراءات" في إطار أوسع بحجم موضوعات المصالحة كلّها، ومن ذلك ما صرّح به حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حول سلاح المقاومة. إذ قال: "قرار الحرب والسلم هو قرار سياسي، وهو حقّ للشرعية الفلسطينية، وهو حقّ للسيد الرئيس، بصفته رئيس دولة فلسطين، هو القائد الأعلى لقوات الأمن الفلسطيني، هو رئيس منظمة التحرر الفلسطينية.. هذه الشرعية، صاحبة السلطة الواحدة، والقرار الواحد، والسلاح الواحد.."[٢]

وفي السياق نفسه، قال حسين الشيخ: "لا تقبل أي دولة في العالم، ولا في الإقليم، ازدواجية سلطة، وازدواجية قرار، وازدواجية نظام، وازدواجية سلاح. هذه ليست سلطة. هذه سلطات، وعصابات، ومليشيات، سوف توصلنا للدمار الداخلي، والدمار الوطني الكبير، وضياع الحلم الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية"[٣].. "نحن دولة عليها التزامات، وتحترم اتفاقياتها، ولسنا دولة عصابات، ولا دولة مليشيات".[٤]

حسين الشيخ، الذي أعلن في التصريحات نفسها عن فتح الرئيس محمود عبّاس لباب التجنيد داخل قطاع غزّة، لإعادة بناء الأجهزة الأمنية هناك، لم يكن الوحيد الذي تحدث عن سلاح المقاومة، فقد سبقه إلى ذلك آخرون، منهم أسامة القواسمي عضو المجلس الثوري في الحركة والناطق باسمها، إذ أدلى بتصريحات غير بعيدة عن المعنى نفسه لتلفزيون فلسطين.[٥] وقد ظلّت هذه التصريحات ترافق مسيرة حوارات المصالحة الأخيرة، منذ إعلان حماس حلّ لجنتها الإدارية.[٦]

وضمن ردود أفعال حركة حماس على تلك التصريحات، التي عدّتها مستعجَلَة وغير توافقية، جاءت تصريحات الدكتور موسى أبو مرزوق، التي قال فيها إنّ "حجم التصريحات السلبية من قبل مسؤولين في السلطة بشأن قضايا لم تُبرم بعد، سواء في موضوع الموظفين أو المعابر أو سلطة الأراضي أو الأمن، لا تبشر بخير".[٧]

---

[2] . تلفزيون فلسطين، برنامج ملف اليوم، اتفاق المصالحة وما يترتب عليه، قناة Palestine TV على موقع Youtube، 16 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/6G2v6w

[3] . المصدر السابق.

[4] . المصدر السابق.

[5] . تلفزيون فلسطين، برنامج حال السياسة، حال السياسية يناقش آخر مستجدات ملف المصالحة الوطنية، قناة pal tv على موقع Youtube أكتوبر/ أول تشرين 15 ، 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/E7DKRU

[6] . راجع مثلاً تصريحات عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية، وقيادات فتحاوية مدنية بخصوص سلاح المقاومة، منذ إعلان حماس عن حلّها اللجنة الإدارية:
بعد الحديث عن قدوم حكومة التوافق: هل يكون سلاح المقاومة "اللغم الأكبر" في ملف المصالحة؟، موقع فلسطين اليوم، 19 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/62oiJw

[7] . حساب الدكتور موسى أبو مرزوق على موقع Twitter، 15 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/UzXYS4

في مسألة "الإجراءات"

أعلن الرئيس محمود عبّاس في "مؤتمر سفراء فلسطين"، الذي انعقد في المنامة عاصمة البحرين في 11 إبريل/ نيسان الماضي، عن "خطوات حاسمة"، "لمواجهة الوضع الخطير" المتمثل في اللجنة الإدارية التي شكّلتها حماس.[8]

وقبل إعلان الرئيس عن هذه القرارات، كانت السلطة قد حسمت أكثر من 30٪ من رواتب موظفيها في قطاع غزة دون الضفة[9]، وهو ما نبّه إلى إجراءات محتملة تنوي السلطة القيام بها تجاه قطاع غزّة، لاقتصار إجرائها الماليّ على موظفي غزّة. ثم سرعان ما تأكد ذلك بتصريحات الرئيس، ثم بوقف السلطة دفع مستحقات كهرباء غزّة.[10]

ثم تطورت "الإجراءات العقابية" لتشمل قطع رواتب موظفين، وإحالة الآلاف من الموظفين على التقاعد المبكر، ووقف التحويلات الطبية، ووقف توريد الأدوية. ورافقها قرارات لم تقتصر مفاعيلها على قطاع غزّة، بل طالت الضفة الغربية أيضا، مثل وقف رواتب أسرى محررين، ووقف رواتب أعضاء في المجلس التشريعي، من كتلة حماس البرلمانية وتيار النائب محمد دحلان، وحجب مواقع إلكترونية، وإصدار قرارات بقوانين بشأن التقاعد المبكر للموظفين العموميين، العسكريين والمدنيين.[11]

ردود الأفعال على تباطؤ فتح

كانت حركة حماس قد دعت الرئيس محمود عباس وحركة فتح، إلى "اتخاذ خطوة عاجلة بإلغاء جميع قراراته وإجراءاته العقابية ضد أهلنا في القطاع"،[12] وذلك فور حلّها اللجنة الإدارية في أيلول/ سبتمبر الماضي. وعقب اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في 23 أيلول سبتمبر، أي قبل التوجه لحوارات القاهرة، أبدت حركة حماس استغرابها من "خلو بيان مركزية فتح من أي مواقف أو قرارات تتعلق بإجراءات أبو مازن ضد قطاع غزة، التي من المفترض إلغاؤها بمجرد إعلان حماس من القاهرة خطواتها الوطنية والمسؤولة، المتعلقة بمجريات المصالحة وإنهاء الانقسام".[13]

---

[8] . عباس يتوعد بخطوات غير مسبوقة لإنهاء الانقسام، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 13 نيسان/ إبريل 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/8YAHQY

[9] . المصدر السابق.

[10] . السلطة الفلسطينية توقف دفع مستحقات كهرباء غزة، موقع الجزيرة نت، 27 نيسان/ إبريل 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/4PPKxF

[11] . حول جملة هذه الإجراءات، راجع:
ورقة موقف: عقوبات جماعية ضد قطاع غزه تنتهك القانون الأساسي وتحط من الكرامة الإنسانية، موقع الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني- حشد، 5 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/uVbVYD

[12] . تصريح صحفي صادر عن فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس، الموقع الرسمي لحركة حماس، 18 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/jFRAEJ

[13] . تصريح صحفي صادر عن فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس، الموقع الرسمي لحركة حماس، 24 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/H9YhkH

وكذلك بعد اجتماع اللجنة المركزية في 15 تشرين أول/ أكتوبر، انتقدت حركة حماس مرّة أخرى تباطؤ حركة فتح في رفع الإجراءات العقابية. إذ صرّح عبد اللطيف القانوع الناطق باسم حركة حماس بأن "استمرار الإجراءات العقابية على شعبنا في غزة بعد مضي شهر على حل اللجنة الإدارية، ينغص الجو العام للمصالحة".[14]

وشاركت حركة حماس بقية الفصائل الفلسطينية استياءها من امتناع حركة فتح عن اتخاذ أي خطوة باتجاه رفع "الإجراءات" عن قطاع غزّة. فقد فسّر زاهر الششتري، القيادي في الجبهة الشعبية، تباطؤ السلطة في رفع العقوبات، بالخوف من "أن تكون المصالحة لغير صالحها"، وأكد أن "استمرار هذه العقوبات هو تخريب لجهود إنهاء الانقسام".[15] كما عدّ جميل مزهر، عضو المكتب السياسي للجبهة، ربط رفع "الإجراءات" بتمكين الحكومة، أمرًا مريبًا وغير مفهوم.[16]

ورفضت حركة الجهاد الإسلامي العقوبات، وأكّدت أنّ الهدف منها هو "تطويع مشروع المقاومة في غزة، واستهداف رأسها".[17] بينما قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية طلال أبو ظريفة، إن "العقوبات لا مبرر لها، ولا تُشعر المواطن بثمار المصالحة رغم الحوارات الجارية في القاهرة، وتشير إلى عدم وجود موقف جادّ من حكومة التوافق حول رفعها".[18]

وفي الاتجاه نفسه، ذهب أنور رجا، مسؤول الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية/ القيادة العامة، حيث وصف استمرار "الإجراءات" بـ "جرائم الحرب والإبادة التي ترتكب ضد سكان القطاع".[19] ورأى خالد عبد المجيد، أمين سر تحالف قوى المقاومة في دمشق، أنه لا معنى لاستمرار العقوبات وتصريحات قيادات السلطة ضد المصالحة، سوى "محاولة تخريبها والاصطدام بالجهد المصري".[20]

"الإجراءات" قبل المصالحة

سبق القول إن "إجراءات" أخرى جاءت متزامنة مع "الإجراءات" التي طالت قطاع غزّة، ومن ذلك وقف رواتب أسرى محررين،[21] وهو ملفّ وطنيّ بالغ الحساسية، الأمر الذي يعني احتمال أن تكون اللجنة الإدارية ذريعة دعائية لـ "إجراءات" لا يمكن أن تكون مقبولة شعبيًّا، ولا حتى لدى الكادر الفتحاوي.

لقد جاءت "إجراءات" الرئيس عباس بخصوص قطاع غزّة، قبل أكثر من شهر بقليل على زيارة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب لفلسطين، التي كانت في 23 أيار/ مايو 2017. وبعد تلك الزيارة بأقل

---

[14] . «حماس» تعتبر استمرار الإجراءات العقابية تعكيراً لأجواء المصالحة في غزة، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/1Y4f8g

[15] . فصائل: استمرار عقوبات السلطة تخريب للمصالحة وابتزاز سياسي مرفوض، موقع صحيفة الرسالة الفلسطينية، 15 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/yVYAzi

[16] . «حماس» تعتبر استمرار الإجراءات العقابية تعكيراً لأجواء المصالحة في غزة، موقع صحيفة الحياة اللندنية، مصدر سابق.

[17] . فصائل: استمرار عقوبات السلطة تخريب للمصالحة وابتزاز سياسي مرفوض، موقع صحيفة الرسالة الفلسطينية، مصدر السابق.

[18] المصدر السابق.

[19] المصدر السابق.

[20] المصدر السابق.

[21] أعادت السلطة في وقت لاحق رواتب الأسرى المحررين الذين سبق لها في مطلع حزيران/ يونيو أن قطعت رواتبهم، واستثنت من ذلك المحررين من قطاع غزّة، انظر: السلطة تعيد رواتب أسرى الضفة المقطوعة رواتبهم وتستثني أسرى غزة، موقع سما الإخبارية، 14 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر:

https://goo.gl/HEHSL2

من شهر، قطعت السلطة رواتب عدد من الأسرى المحررين في الضفّة وغزّة.[22] وبعد ذلك بوقت قصير، قطعت أيضا رواتب أعضاء المجلس التشريعي من كتلة حماس البرلمانية في الضفّة الغربية.[23] هذا بالإضافة إلى حجب عدد من المواقع الإلكترونية التي تتبع لحركة حماس وتيار النائب محمد دحلان.

بدت "إجراءات" السلطة وكأنّها خطوات احترازية تتحسب من سياسات ترامب، الذي يرتبط بعلاقة تحالف مع كل من بنيامين نتنياهو، ودول عربية ترعى النائب محمد دحلان، خصم الرئيس محمود عبّاس، الأمر الذي جعل الاحتمال قائمًا بأن سياسات السلطة تجاه حماس عمومًا، وقطاع غزّة على وجه الخصوص، تأتي في سياق حماية النفس من هجمة محتملة لترامب على المنطقة، تهدف إلى فرض حلّ بسقف منخفض للقضية الفلسطينية، يفتح المجال لخلق تحالف إقليمي، يستدخل إليه "إسرائيل" بهدف مواجهة إيران. كما قد يكون في أجندة هجمة ترامب فرْض بديل جديد للقيادة الفلسطينية.

لم يكن لدى السلطة ما تقدّمه سوى تشديد "الإجراءات" على حماس، وتعقيد ظروف حكمها في قطاع غزّة. لكنها وإن فعلت ذلك بهدف احترازي حمائي، إلا أنّها فتحت المجال لدخول النائب محمد دحلان من بوابة غزّة. ففي الرابع من حزيران/ يونيو 2017، زار قائد حماس الجديد في قطاع غزّة يحيى السنوار القاهرة، والتقى بالنائب محمد دحلان، وعقد معه سلسلة من التفاهمات برعاية مصريّة،[24] ورغم ذلك لم تخط السلطة أي خطوة لقطع الطريق على دحلان.

وبصرف النظر إن كانت "إجراءات" السلطة قد اتُّخذت بترتيب مع جهات إقليمية ودولية أم لا، ورغم الادعاء بأنها كانت خطوة لا بد منها "لمواجهة سعي حماس لفصل قطاع غزّة عن الضفة الغربية"،[25] إلا أنها كانت تدفع نحو هذا الفصل لا نحو منعه، وقد اتهمته حماس بذلك فعلاً،[26] إذ خلقت "الإجراءات" قضية خاصة بقطاع غزّة، متمايزة عن مجمل القضايا الوطنية.

لقد راكم ذلك الاحتمالات حول النوايا الحقيقية التي انبثقت عنها تلك "الإجراءات"، وكان منها أن السلطة غير راغبة في العودة إلى قطاع غزّة المتخم بالمشكلات والظروف المعقّدة، وربما هي معنية بالتخلّص من أعبائه المالية التي تُثقل ميزانيتها. ولكنها في كل الأحوال باتت تمتلك سلاحًا

---

22 . السلطة تقطع رواتب أسرى محررين بالضفّة وغزّة، موقع الجزيرة نت، 4 حزيران/ يونيو 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/4nHrcs

23 . السلطة توقف رواتب نواب حماس في الضفة، موقع الجزيرة نت، 10 تموز/ يوليو 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/oRZcfZ

أما رواتب نواب حماس من غزة، فكانت قد قُطعت منذ العام 2007.

24 . د. أحمد يوسف: دحلان التقى السنوار في القاهرة وعلينا أن نتفاءل ونبشر شعبنا، موقع وكالة سما، 12 حزيران/ يونيو 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ تموز 2017:
https://goo.gl/Yhanxi

25 . راجع مثلاً:
عباس: المخصصات المالية أصبحت "حرامًا" على حماس، موقع الجزيرة مباشر، 6 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/hExrSK

26 . حماس: عباس مُصر على سياسة فصل غزة، موقع الجزيرة نت، 6 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/G7AQWG

في خصومتها الداخلية مع حماس، وأداة تفاوضية معها، لم يعد سهلًا التخلّي عنها، طالما أن ملفات المصالحة بالغة التعقيد، وتنطوي على ممكنات الانفجار الدائم.

"الإجراءات" بعد المصالحة

كانت أولى تصريحات الرئيس عبّاس بعد حلّ حماس للجنة الإدارية، وتحقيق أولى الاختراقات في الحوارات بين حماس وفتح، قوله: "حينما تتمكن الحكومة بشكل كامل من المعابر والأجهزة الأمنية والوزارات، سنرفع إجراءاتنا الأخيرة ضد غزة، وأنا مش مستعجل".[٢٧]

وكانت صحيفة الحياة اللندنية قد ذكرت أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي، أن الرئيس عبّاس وضع ثلاثة شروط إضافية للمصالحة مع حماس، وهي رفض أي وجود أو دور لقطر، أو أي دولة أو جهة بعينها في غزة، في إشارة لرفض أي دور محتمل لمحمد دحلان، وألا يتم تكرار تجربة حزب اللّه اللبناني، وعدم السماح بوصول أي مساعدات مالية من أي جهة كانت إلى القطاع، إلا عبر حكومة التوافق الوطني.[٢٨]

تشير تصريحات الرئيس عبّاس تلك، إلى تخوفه من أن تكون الجهود المصرية الجارية للمصالحة، تمهّد لاستبداله، وإدخال محمد دحلان مجددًا إلى كامل المشهد الفلسطيني.

الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، اعتبر تلك التصريحات، في حال لو صحّت، رفضًا من الرئيس للمصالحة.[٢٩]

وكان الرئيس محمود عبّاس، وفي تصريحات أدلى بها في لقاء متلفز عقب تفاهمات الحوار الأولى، قد أكّد رفضه تدخل أي دولة أخرى سوى مصر في الموضوع الفلسطيني، وأكد عدم ممانعته الترشح مجددًا للرئاسة في حال طالبه الشعب بذلك.[٣٠] وقد عكست تصريحاته تلك مخاوفه من تدخل دول ترعى خصمه النائب محمد دحلان، وشعوره باحتمال أن تكون المصالحة خطوة على طريق إقصائه.

تُبقي تلك الاحتمالات الإمكانية قائمة لأن تكون فتح قد ذهبت إلى حوارات القاهرة في سياق المناورة، فقد سحبت منها حماس ذريعة اللجنة الإدارية، ووجدت فتح المصريين جادّين في سعيهم لتسوية ما بخصوص الانقسام الفلسطيني. وعلى الأرجح، فإن قيادة فتح قد استشعرت تحوّلاً في الإرادة الأميركية يدفع نحو إنجاز المصالحة، وعلى نحو لا يترك مجالًا لحركة فتح سوى المناورة داخل هذه الإرادات المتشابكة.

---

[27] . مراقبون: تصريحات عباس مخيبة للآمال، عباس: سنرفع إجراءاتنا الأخيرة ضد غزة عند تمكين الحكومة "وأنا مش مستعجل"، موقع فلسطين اليوم، 3 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/Wh9zsC

[28] . عباس وضع ثلاثة شروط إضافية للمصالحة مع «حماس»، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 28 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/rpNKre

[29] . حساب الدكتور موسى أبو مرزوق على موقع Twitter، 28 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:

https://goo.gl/NEjxJR

[30] . هنا العاصمة، لميس الحديدي تجري أول حوار مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بعد اتفاق المصالحة، قناة برنامج هنا على العاصمة على موقع Youtube، 3 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/tGDLKy

لقد صرّح حول ذلك أخيرًا عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول ملف المصالحة فيها، حيث قال إن الواشنطن بوست قد نشرت في آب/ أغسطس الماضي، تقريرًا عن تحول في الموقف الأميركي من الانقسام لتسهيل تنفيذ صفقة القرن. وبحسب عزام الأحمد، انتقل الأميركيون من التهديد إلى الدعم. وأعلن في السياق نفسه، أن كوشنير، رئيس فريق عملية السلام في الإدارة الأميركية، اتصل بالرئيس عبّاس قبل حوارات القاهرة، وطالبه بعدم تنفيذ إجراءات جديدة بحقّ "سلطة الأمر الواقع في غزة".[٣١] وفي التصريحات نفسها أعاد الأحمد موقف قيادة فتح بأن "الإجراءات" لن تُرفع إلا بعد تمكين حكومة الوفاق الوطني.

وبحسب ما تشير المصادر الصحفية، فإنّ ثمة انزعاجًا مصريًّا من التباطؤ الفتحاوي في دفع المصالحة نحو الأمام، وتوتير الأجواء بخصوص سلاح حماس.[٣٢] وقد انعكس الانزعاج المصري في مواقف إعلامية وصحفية، استهجنتها حركة فتح أخيرًا. فقد رفضت الحركة في بيان لها ما تناقلته وسائل إعلام مصرية من تصريحات «غير مسؤولة» لصحفيين ودبلوماسيين سابقين، منهم السفير المصري الأسبق محمود كريم، ورئيس القسم السياسي في جريدة الأهرام أشرف أبو الهول. وقالت الحركة إن هذه التصريحات تثير البلبلة، وتحرف البوصلة، وتعطّل تنفيذ بنود الاتفاق، مما يستوجب وضع حد لمثل هذه التصريحات غير المسؤولة".[٣٣]

بالإضافة إلى ذلك، لا ترى حركة فتح لها مصلحة في الاستعجال في التخلص من أداتها التفاوضية التي بدت لها ناجعة، أي "الإجراءات"، طالما لم يُحسم بعد أيّ ملف من الملفات المعقّدة، حيث إن كل تلك الملفات تنطوي على ممكنات التفجير، والدفع نحو الوراء. ومن ثم توفرت جملة من العوامل حملت فتح على سلوك مناور، بعدما توفرت عوامل سابقة حملتها على توقيع إعلان المصالحة، والذي لم يتحدث بدوره عن رفع "الإجراءات".

فباستثناء الحديث عن ضرورة الإسراع في "إنجاز اللجنة القانونية/ الإدارية المشكلة من قبل حكومة الوفاق الوطني، لإيجاد حل لموضوع موظفي القطاع"، تركزت كل مواد البيان في التمكين لحكومة الوفاق الوطني، واستلامها المعابر، وتوجه القيادات الأمنية للسلطة الوطنية إلى قطاع غزّة، لإعادة بناء الأجهزة الأمنية هناك، مع الاتفاق على عقد اجتماعين قادمين لتقييم المصالحة، ومناقشة بنودها، وذلك في شهري تشرين ثاني/ نوفمبر، وكانون أول/ ديسمبر من العام الجاري.[٣٤] وهو ما يعني أن ما جرى التوصل إليه بالدرجة الأولى، كان تنازلًا من حماس، دون أن تتلقى ضمانات كافية لرفع "الإجراءات".

---

[31] . حديث خاص، عزام الأحمد – مسؤول ملف المصالحة الوطنية بحركة فتح، قناة تلفزيون العربي على موقع Youtube، 9 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/s29K8F

[32] . تفاصيل ساعات "التوتر" في مناخ المصالحة الفلسطينية: رسائل "حاسمة" لعباس من وزير المخابرات المصرية، موقع صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 4 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/x8p3oV

[33] . ردًّا على تصريحات غير مسؤولة: "فتح" تؤكّد التزامها الكامل بما جاء في اتفاق القاهرة، موقع مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية في حركة فتح، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/ep5AGG
وانظر كذلك:
ردًّا على تصريحات مصرية غير مسؤولة.. فتح: ملتزمون بالمصالحة، موقع شبكة قدس الإخبارية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/eEYBaU

[34] . نص اتفاق حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام، موقع حركة حماس الرسمي، 12 تشرين أول/ أكتوبر 2017، شوهد في 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017:
https://goo.gl/7f1GoY

خاتمة

رغم أن "الإجراءات" التي اتخذها الرئيس محمود عبّاس، ضدّ ما أسمته فتح "سلطة الأمر الواقع في غزّة"، ومسّت جوهريًا حياة جميع السكان هناك، هي إجراءات حديثة وطارئة على الانقسام الفلسطيني، وليست من جملة الملفّات المعقدة التي تراكمت طوال سنوات الانقسام العشر الماضية، ولا تتطلب أكثر من قرار من الرئيس عبّاس، إلا أن حركة فتح لم تقابل خطوة حماس بحلّ لجنتها الإدارية، بخطوة مماثلة، كانت مرتقبة، وهي رفع "الإجراءات".

وقد بدا ذلك غريبًا، ولا سيما أن الرئيس عبّاس قد ربط إجراءاته أساسًا، حينما أعلن عنها، بحل اللجنة الإدارية، إذ لم يكن ثمة حوارات مصالحة، أو حديث عن تمكين لحكومة الوفاق الوطني. أما وقد أخذت حركة فتح أكثر مما طالبت به، فقد توقع الجمهور الفلسطيني رفع تلك "الإجراءات"، حيث إنه المتضرر الأول منها.

لكن، وبالنظر إلى السياقات التي جاءت فيها "الإجراءات"، وجملة العوامل التي أحيطت بها، فإنها في حقيقتها قد لا تكون متعلقة بلجنة حماس الإدارية. فقد بدأت تلك الإجراءات قبيل زيارة ترامب لفلسطين، وأخذت تتعزّز بعدها، وقد شملت "إجراءات" أخرى تجاوزت قطاع غزّة وطالت مواطنين من الضفة الغربية، منهم أسرى محررون، ونواب حركة حماس، وتيار محمّد دحلان.

وقد انعكس ذلك في التباطؤ في رفع "الإجراءات"، سواء بعد حلّ حماس للجنة الإدارية، أو إعلان المصالحة. ورافق هذا التباطؤ تصريحات تستبق الحوارات القادمة، وتتناول الملفات الخلافية كسلاح المقاومة، وتتسم بقدر من التحفظ والارتياب، وهو ما خلق ردود أفعال مستاءة، لا من الأطراف الفلسطينية الأخرى، كالفصائل فحسب، بل من أطراف مصريّة أيضًا، ردّت عليها حركة فتح في بيان رسميّ، وهو ما يشي باحتمال وجود تخوّف فتحاوي من النوايا المصرية التي تقف خلف هذه المصالحة.

ولم يكن بمقدور فتح بطبيعة الحال، الامتناع عن الذهاب إلى القاهرة، وتوقيع إعلان المصالحة، الذي لم يتضمّن أيّ ملف جوهريّ بين الطرفين، سوى حديث غير قاطع بخصوص موظفي القطاع، وكان حلّ حماس لجنتها الإدارية حاسمًا في حمل فتح للمجيء إلى القاهرة والتوقيع على البيان. ولكن جملة العوامل الماضية، أشارت إلى احتمال قويّ بأن يكون السلوك الفتحاوي إزاء المصالحة، أقرب للمناورة والترقب، وانتظار مجريات الأمور ومفاعيل التفاهمات، والملفات المعقّدة على الأرض.

ضمن تداخل الإرادات وتشابكها، وتعقّد الملفات، وعدم التيقّن بعد من الإرادات الإقليمية والدولية بخصوص هذه المصالحة، وغموض الموقف الإسرائيلي، والمخاوف الفتحاوية من نوايا إقليمية لاستخدام المصالحة نافذة لإدخال قيادة بديلة على حركة فتح، قد تكون شخص النائب محمد دحلان، فإنّ التحفظ والتباطؤ الفتحاوي يصير مفهومًا حين تحليله. لكن ونظرًا لهذه السيولة الهائلة، والممكنات الضخمة التي تنطوي عليها الملفات المطروحة، وقدرات الراعي المصري على فرض إرادته، تظلّ احتمالات التحوّل في الموقف الفتحاوي قائمة، وكذلك في مواقف الفاعلين الآخرين.